

ضبط الأسلحة والذخائر وهيئة النقل والحج والعمرة

# التميمي: «الأولويات» ناقشت 3 قوانين تدرج على جدول أعمال جلسة 16 الجاري



هند الصبيح والشيخ محمد العبدالله



فيصل الشايع وعبدالله التميمي و.يوسف الزلزلة وكامل العوضي

بحث لجنة تحديد وترتيب الأولويات البرلمانية أمس 3 مشاريع بقوانين والتي من المقرر ان يتم مناقشتها في جلسة 16 الجاري. وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي في تصريح للصحافيين ان المشاريع بقوانين التي سيتم مناقشتها هي ضبط الأسلحة والذخائر والتعديلات المقدمة على قانون هيئة النقل وقانون الحج والعمرة. وأشار التميمي الى انه من المفترض ان يتم مناقشة مشروع قانون الخدمة الوطنية العسكرية الا ان لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية مازالت تدرسه مع ممثلي وزارة الدفاع. وأوضح التميمي ان مشروع قانون مدينة الحرير سيضاف الى اولويات اللجنة لما فيها من قيمة تجارية واستثمارية وتنمية اقتصادية ستعود بالفائدة على مستقبل الأجيال القادمة.

## الحوية: تخصيص مسجد في كل محافظة لصلاة الجمعة للصم والبكم

وتسهيل الإجراءات. 3- تنفيذ دورات تدريبية لبعض العاملين في المستشفيات والمراكز الصحية تستهدف تنمية مهاراتهم في التعامل مع الصم والبكم بلغة الإشارة لتسهيل التواصل معهم وفهم شكاوهم المرضية بالشكل الصحيح، وتنسيق التعامل بينهم وبين الطواقم الطبية عند القيام بفحصهم والكشف عليهم في هذه المرافق والتواصل فيما بينهم. 4- العمل على توفير مترجمين للغة الإشارة في المستشفيات والوزارات والهيئات الحكومية، واعتماد لغة الإشارة كلغة رسمية وتدريب المعلمين عليها.

وعلاج ما قد يعانون منه من أمراض، فانه من الضرورة بمكان تنفيذ برنامج متكامل لخدمة هذه الفئة الغالية على قلوبنا أثناء تلقيهم لخدمات الرعاية الصحية في جميع المستشفيات، وفي كل مناحي الحياة، حيث ان هذه الفئة التي تتقنها هذه الفئة سهلت عليهم التواصل مع بعضهم البعض، أصبحت من الأهمية بمكان في الحياة الاجتماعية، وعليه يجب ان نضع هذه اللغة في أولويات بعض الهيئات من أجل ألا يشعر ذوو الإعاقات الخاصة بأنهم غرباء في مجتمعاتهم. لذا فإنني أقدم بالاقترح التالي:

قدم النائب د.محمد الحوية اقتراحاً برغبة جاء فيه: ان لغة الإشارة تمثل لسذوي الإعاقات الخاصة من الصم والبكم أهمية قصوى في محيط تعاملهم مع الآخرين في البيت، المدرسة، المسجد، المصالح الحكومية، والشارع، فإن كثيراً من فئة الصم والبكم يعانون من تجاهل البعض لهم خصوصاً في الإدارات والمواقع العامة، ومن ذلك ما يختص بصلاة الجمعة، حيث ان الكثير من مساجد محافظات الكويت تفترق الى لغة الخطبة لهذه الفئة التي لغة الإشارة، فإذا خصصت قاعة في المسجد للصم والبكم فلا حرج ان يقق أمامهم من مترجم لهم خطبة الجمعة أثناء القائها فقد أخرج مسلم في صحيحه عن جابر بن عبدالله قال «بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجل فقال له النبي ﷺ أصليت يا فلان، قال لا، قال قم فاربع، قال النووي في شرح هذا الحديث «وفي هذه الأحاديث أيضاً جواز الكلام في الخطبة لحاجة، وفيها: جواز الخطبة وغيره». كذلك ضرورة وجودها في المستشفيات وذلك من خلال تسهيل التواصل معهم وفهم شكاوهم المرضية بالشكل الصحيح بما فيه تشخيص



د.محمد الحوية

## البراك يطالب باستغلال الأراضي القريبة من المناطق الحضرية لسكن المواطنين

وعدم إرهاب المواطن بما لا يطبق وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود.



محمد البراك

اهم الأولويات التي يسعى لتحقيقها لأن عدم توافر السكن المناسب أصبح الهاجس الأول للمواطن لما تعانيه من عدم استقرار في التنقل من سكن لآخر بحثاً عن الإيجار الأقل بعدما استغل كثير من المؤجرين حاجة الأسرة للسكن وقام باستنزاف نصف راتب رب الأسرة أو أكثر مما يهدد المواطن في لقمة عيشه وهذا ما يخالف توجيهات القيادة الحكيمة التي تحث دائماً على توفير الرفاهية ورغد العيش للمواطن

تقدم النائب محمد البراك باقتراح برغبة بتجهيز وتخصيص الأرض الواقعة غرب وجنوب غرب منطقة العيون وتسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لتوزيعها لمستحقي الرعاية السكنية، مؤكداً ان مثل هذه المواقع القريبة من المنطقة الحضرية يكون الاقبال عليها كبيراً من المواطنين وتحقق الاستقرار للأسر الكويتية من خلال توافر جميع الخدمات الأساسية التي تحتاجها الأسر. وأكد النائب البراك ان توفير الرعاية السكنية من

## قررت عقد اجتماع الأسبوع المقبل بحضور وكيل «الخارجية» والوكيل المساعد لشؤون أمن الدولة «الإيداعات» اكتفت بأجوبة العوضي عن أسئلتها وتجمع بالهاشل لاحقاً لاستكمال البيانات



طلال الجلال و.عبدالله الطريجي وسلطان اللغيصم وسعدون حماد أثناء الاجتماع

ان اللواء عبدالحاميد العوضي زود اللجنة بكل ما طلبته منه في اجتماع أمس، وكانت وفي المقابل، أكد اللغيصم ان اللواء عبدالحاميد العوضي مشيراً الى ان اجوبة المحافظ عن أسئلة اللجنة لم تكن كاملة، ووعد بالرد عليها في اجتماع آخر.

وكشف القضية بالصحف، مشيراً الى ان اجوبة المحافظ عن أسئلة اللجنة لم تكن كاملة، ووعد بالرد عليها في اجتماع آخر.

وكشف القضية بالصحف، مشيراً الى ان اجوبة المحافظ عن أسئلة اللجنة لم تكن كاملة، ووعد بالرد عليها في اجتماع آخر.

وكشف القضية بالصحف، مشيراً الى ان اجوبة المحافظ عن أسئلة اللجنة لم تكن كاملة، ووعد بالرد عليها في اجتماع آخر.

وكشف القضية بالصحف، مشيراً الى ان اجوبة المحافظ عن أسئلة اللجنة لم تكن كاملة، ووعد بالرد عليها في اجتماع آخر.



اللواء عبدالحاميد العوضي والرائد صنيان المطيري



جانبا من الاجتماع

15 جهة تصدر بقانون واحد أو أكثر

## 5 نواب لتعديل قانون إجراءات إصدار الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية

بمعنى أن يتم اعتماد الميزانيات والحسابات الختامية للجهات الملحقة العشر أو المستقلة الخمس التي يتم الموافقة عليها بقانون واحد أو أكثر إذا اقتضى الأمر ذلك. من أجل هذا اعد الاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادتين الأولى والثانية من القانون رقم 3 لسنة 2003 حيث يمكن تجاوز هذا الأمر باعتماد ميزانيات الجهات التي توافرت بياناتها وكذلك حساباتها الختامية بقانون واحد جامع وإصدار ميزانيات وحسابات الجهات المتبقية بقانون أو قوانين مستقلة لاحقاً.

جهات أخرى بقانون واحد، في تقديم البيانات والمعلومات التي تطلبها لجنة الميزانيات والحساب الختامية واللائمة للأمر الذي يؤدي إلى تأخير اعتماد ميزانيات عشر جهات ملحقة أو ميزانيات خمس جهات مستقلة (وكذلك حساباتها الختامية) نتيجة لهذا التأخير. لذا فإن الأمر يستوجب التصدي لهذا الوضع بأن يتم اعتماد كافة ميزانيات وحسابات الجهات التي توافق اللجنة على ميزانياتها أو حساباتها الختامية جملة بقانون واحد وأن يقوم مجلس الأمة باعتماد الميزانيات والحسابات الختامية المتأخرة أو المتعثرة بقوانين منفردة.

بلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. مادة ثالثة على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: حالياً يتم إصدار الميزانيات والحسابات الختامية لبعض الجهات المستقلة وعددها خمسة بقانون واحد وكذلك إصدار الميزانيات والحسابات الختامية لبعض الجهات الملحقة وعددها عشرة بقانون واحد. وقد يحدث أن تتراخي إحدى الجهات (المستقل أو الملحقة) التي يصن القانون المشار إليه على إصدار ميزانياتها مع

8 - الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي. 9 - الهيئة العامة للشباب والرياضة. 10 - الهيئة العامة للبيئة. تصدر الميزانيات والحسابات الختامية للجهات المستقلة التالية بقانون واحد أو أكثر. 1 - وكالة الأنباء الكويتية. 2 - مؤسسة الموانئ الكويتية. 3 - معهد الكويت للأبحاث العلمية. 4 - بيت الزكاة. 5 - الهيئة العامة للصناعة. مادة ثانية



كامل العوضي



د.خليل عبدالله



د.عبدالله الطريجي

4 - الإدارة العامة للإطفاء. 5 - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. 6 - الهيئة العامة لشؤون القصر. 7 - الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

والحسابات الختامية للجهات الملحقة التالية بقانون واحد أو أكثر. 1 - مجلس الأمة. 2 - جامعة الكويت. 3 - الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

قدم النواب عدنان عبدالصمد و.عبدالله الطريجي و.م.عادل الخرافي و.د.خليل عبدالله وكامل العوضي اقتراحاً بقانون بتعديل بعض مواد القانون رقم 3 لسنة 2003 في شأن إجراءات إصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية وجاء في القانون ما يلي:

مادة أولى

تعديل المادة 1 والمادة 2 من القانون رقم 3 لسنة 2003 بنشر إليه ليكون نصها كالتالي: المادة الأولى: تصدر الميزانيات